

رئيس غرفة قطر يبحث سبل تعزيز التعاون مع سلطنة عمان



علاقات التعاون الثنائي في المجالات الاقتصادية والتجارية. وأوضح الشيخ خليفة أن "عدد الشركات القطرية العُمانية المشتركة التي تعمل في السوق القطري، وصل الى أكثر من 350 شركة في قطاعات متنوعة، مثل الخدمات والطاقة والصناعة وغيرها، بينما تتوزع معظم الاستثمارات القطرية في السلطنة على حصص وتحالفات وشراكات في أكثر من 200 شركة عُمانية، في قطاعات متنوعة".

ولفت إلى أن سلطنة عُمان احتلت صدارة الدول المستقبلية للصادرات القطرية غير النفطية خلال العام الماضي، وفقا لشهادات المنشأ التي تصدرها الغرفة.

المصدر (صحيفة العربي الجديد، بتصرف)

أشار رئيس غرفة تجارة وصناعة قطر، الشيخ خليفة بن جاسم آل ثاني، إلى أن "التبادل التجاري بين قطر وسلطنة عمان شهد نموا كبيرا في السنوات الثلاث الأخيرة، بدءا من ملياري ريال في عام 2016، ارتفاعا إلى 3.8 مليارات ريال في عام 2017 ليصل في العام الماضي إلى مستوى قياسي تجاوز 6.8 مليارات ريال، (1.8 مليار دولار) أي بنمو غير مسبوق نسبته 240% خلال عامين".

كلام الشيخ خليفة آل ثاني، جاء خلال اجتماعه في مقر الغرفة مع وفد عماني ضم مستشار وزارة التجارة والصناعة ورئيس مجلس إدارة مركز عُمان للمعارض والمؤتمرات، محسن بن خميس البلوشي، ورئيس مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة عُمان، قيس بن محمد اليوسف، والوفد التجاري المرافق، حيث جرى التباحث في سبل تعزيز



■ تونس: خطة لخفض عجز الموازنة إلى 2 في المئة



لا يعد خيارا بالنسبة لتونس بل ضرورة لتجاوز الصعوبات المالية والاقتصادية، معتبرا أن "تعطل المحركات الأساسية للاقتصاد التونسي على غرار التصدير والاستثمار وتقلص تحويلات التونسيين بالخارج، يعرقل تنفيذ عدد من الإصلاحات الاقتصادية التي وعدت بها الحكومة". ويؤكد شلغوم التزام الحكومة بعدم تجاوز عجز الميزانية 3.9 في المئة خلال السنة الحالية، وفقا لما ورد في موازنة سنة 2019، على الرغم من الزيادات في الأجور، معتبرا أن "التحكم في عجز الميزانية غير كاف لأن ارتفاع المديونية يعود في جزء منه إلى تراجع سعر صرف الدينار التونسي (العملة المحلية) نظرا لأن استخلاص القروض يتم عن طريق النقد الأجنبي".

المصدر (صحيفة الشرق الأوسط، بتصرف)

كشفت وزارة المالية التونسية عن خطة حكومية للحد من عجز الموازنة العامة وخفضه من 4.9 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي خلال السنة الماضية إلى 3.9 في المائة خلال السنة الحالية، على أن تتحكم أكثر في نسبة هذا العجز كي لا تزيد على 3 في المئة خلال سنة 2020 و2.4 في المئة بحلول سنة 2021 و2 في المئة فقط في غضون سنة 2022.

وتواجه تونس عدد من التحديات الاقتصادية التي تعترض تنفيذ هذا المخطط، من بينها اعتماد الاقتصاد التونسي على سياسة الاقتراض من الخارج، مما جعل المديونية تتجاوز نسبة 70 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

وفي هذا الإطار اعتبر وزير المالية التونسية رضا شلغوم، أن "الاقتراض

■ المركزي الجزائري يرفع الاحتياطي الإجباري للبنوك إلى 12 في المئة



بينما أعاد رفعها مرة أخرى إلى 8% في سبتمبر/ أيلول 2018. وتعمل في الجزائر 29 مؤسسة مصرفية، منها 7 بنوك عمومية (حكومية)، وأكثر من 20 بنكا أجنبيا من دول الخليج على وجه الخصوص، وأخرى فرنسية، ومصرف بريطاني واحد.

ويعني القرار أن 12 في المائة من إجمالي ودائع العملاء في القطاع المصرفي الجزائري، سوف يبقى على شكل احتياطي لدى البنك المركزي، دون وجود صلاحيات لاستخدامه في الاستثمار من جانب البنوك أو إقراضه.

المصدر (صحيفة العربي الجديد، بتصرف)

رفع بنك الجزائر المركزي نسبة الاحتياطي الإجباري للبنوك من 8 في المئة إلى 12 في المئة، وذلك استنادا إلى الاستقرار الذي تشهده السيولة المالية في السوق المحلية، بعد الانخفاضات المسجلة في 2015 و2016، بالتزامن مع أزمة هبوط أسعار النفط.

وتعد هذه المرة الثالثة التي يقرر فيها المصرف المركزي الجزائري التدخل لتعديل سقف احتياطي المصارف العمومية والخاصة خلال 18 شهرا، بهدف توفير السيولة المطلوبة داخل القنوات الرسمية، أي البنوك، إذ سبق أن أمر البنوك في أغسطس/ آب 2017، بتخفيض احتياطي المصارف من 8% إلى 4% لضخ سيولة أكبر في الأسواق المالية،